

منظمة حقوقية: تدهور شديد في وضع حقوق الإنسان في مصر بسبب لطوارئ



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

أرسلت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" الابد تقريرها بحسب **جريدة القدس العربي** عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان، حيث أكدت فيه على وجود "تدهور شديد" في وضع حقوق الإنسان في مصر بسبب حالة الطوارئ المفروضة من عام **1981**، إضافة إلى اتجاه الحكومة لإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب إلى جانب قصور البنية التشريعية في مكافحة التعذيب

وكشف حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة في بيان أنه سبق وتم إرسال أبرز ما تضمنه التقرير من توصيات إلى مفيد شهاب وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية، معرباً عن أمله أن تأخذ الحكومة تلك التوصيات في الاعتبار

وأكد أبو سعدة أن البنية التشريعية في مصر تعج بالعديد من المواد المقيدة للحياة السياسية والحزبية، ومن أمثلتها قانون الأحزاب السياسية رقم **40** لسنة **1977** والمعدل بالقانون رقم **177** لسنة **2005**، وكذلك القوانين التشريعية المعيقة لحرية الرأي والتعبير بصفة عامة وحرية الصحافة بصفة خاصة

ومن بين ما رصدته المنظمة خلال الفترة من عام **2000** حتى نيسان (أبريل) من العام الجاري **118** حالة وفاة نتيجة التعذيب ورصدت المنظمة جملة من انتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير بلغت عام **2008** نحو **156** انتهاكاً بينها **43** محاكمة أمام القضاء و**18** ملاحقة للمدنيين و**64** مصادرة للكتب

ووفقاً للتقرير لم يسلم اللاجئون في مصر من الانتهاكات التي تنوعت بين تحفظ مصر على البند الخاص بمنح الوظائف للاجئين، فضلاً عن وجود العديد من العراقيل التي يضعها القانون المصري أمام توظيف الأجانب

كما تطرق التقرير إلى الإشكاليات التي تواجه العمالة المصرية المهاجرة للخارج، ومن أبرزها "نظام الكفيل" المعمول به في معظم دول الخليج، مما يعرضهم لانتهاك كافة حقوقهم، حيث يجعلهم عرضة لعمل السخرة والاستغلال الجنسي وتجارة الجنس والعمل غير اللائق